الخلاصة

يهدف البحث الى التعرف بمتطلبات تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (16) المحاسبة عن عقود الايجار. ومميزات وعيوب هذا النوع من التأجير التمويلي وبيان عقود الايجار التمويلي واهميتها بالنسبة للقطاعات الاقتصادية . ولتحقيق اهداف البحث والاجابة على التساؤل المطروح قام الباحثان بتنظيم استبانة محكمة موجهة الى الوحدات الاقتصادية التي لديها تأجير تمويلي حيث تم تحليلها بالطرق الاحصائية وبالتحديد بالبرنامج الاحصائي (EVIEWS V.9) والتي من خلالها تم تحقيق الاهداف والاجابة على التساؤل المطروح وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات منها ان الوحدات الاقتصادية عينة البحث تلتزم بتطبيق بنود معيار الابلاغ المالي رقم (16) من حيث نطاق التصنيف الى عقود ايجار تمويلي او عقود ايجار تشغيلي . كما اظهرت نتائج البحث ان الوحدات الاقتصادية عينة البحث تلتزم بتطبيق بند الاعتراف بالأرباح والتي هي احد بنود معيار الابلاغ المالي رقم(16). وقد اوصت الدراسة بعدة مقترحات منها على الوحدات الاقتصادية ان تطبق معيار الابلاغ المالي رقم (16) على اعتبار انها تطبق بنوده مما يتطلب منها اظهار هذا التطبيق للمعيار في ست حسابات معلن عنها في نهاية السنة المالية ضمن القوائم المالية لهذة الشركات. وعلى الجهات المعنية (ديوان الرقابة المالية والهيئة المتخصصة بالقواعد المحاسبية) بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبة والتثقيف عليها والتزامها بمثل هذه المعايير لما تنعكس عليها بالفائدة وعلى المستثمرين بهذة الشركات